

Distr.: General
15 May 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البندهان 139 و 140 من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024

تخطيط البرامج

تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية: التقرير المرحلي الثالث عشر

تقرير الأمين العام

موجز

حساب التنمية هو أحد برامج الأمانة العامة للأمم المتحدة في مجال بناء القدرات، ويهدف إلى تعزيز قدرات البلدان النامية في المجالات ذات الأولوية من خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 237/56، وهو يتضمن معلومات عن تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية منذ تقديم التقرير المرحلي الثاني عشر (A/76/87)، بالإضافة إلى آخر المستجدات عن إدارة حساب التنمية. وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (انظر (A/78/6 (Sect. 35)).



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/78/50

260623 080623 23-09013 (A)



1 - يقدم هذا التقرير آخر المستجدات بشأن أداء حساب التنمية وإدارته منذ صدور التقرير المرحلي الثاني عشر (A/76/87). ويرد التكليف بإعداد هذا التقرير في قرار الجمعية العامة 237/56 وفي توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن يقدم هذا التقرير في سياق عرض الميزانية البرنامجية المقترحة (انظر A/57/7/Add.5 و A/58/7/Add.1-30). ويمكن الاطلاع على جميع التقارير المرحلية السابقة، وعلى المعلومات المتعلقة بفرادى المشاريع وملزمات الميزانية والمزيد من المعلومات عن الولايات، في الموقع الشبكي لحساب التنمية (www.un.org/development/desa/da). ويمكن الاطلاع على موجز لجميع شرائح حساب التنمية في المرفق الأول لهذا التقرير. وترد في المرفق الثاني معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ المشاريع القائمة في إطار الشرائح الثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة.

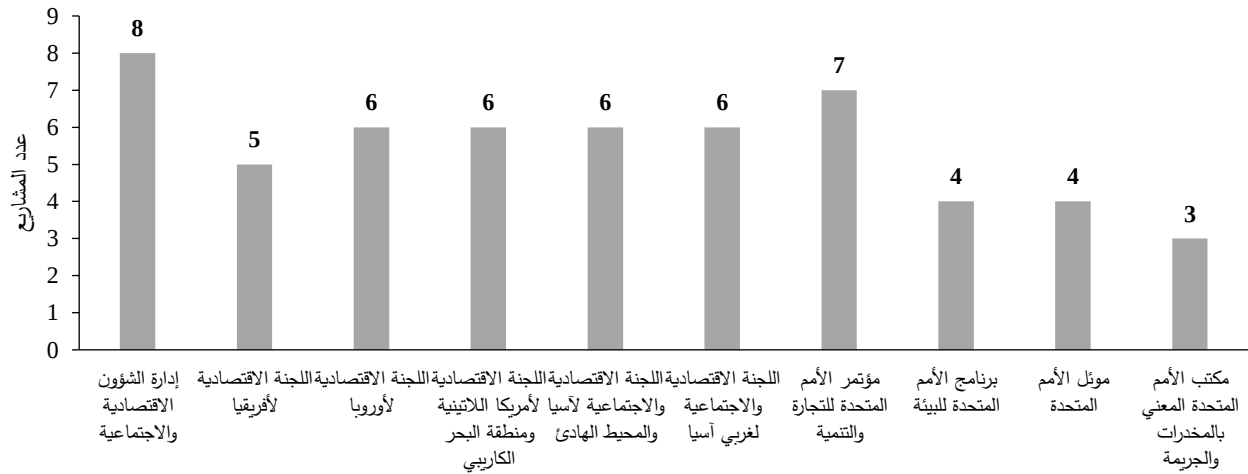
أولاً - استعراض الشريحة الحادية عشرة المغلقة

ألف - لمحة عامة

2 - تضمنت الشريحة الحادية عشرة 55 مشروعاً نفذتها الكيانات العشرة التابعة لحساب التنمية (انظر الشكل الأول). وهذه المشاريع هي أحدث المشاريع الممولة من حساب التنمية التي يجري إغلاقها. وقد تم تسليمها في ظل ظروف صعبة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي تقشت في منتصف دورة التنفيذ التي تمتد لأربع سنوات.

الشكل الأول

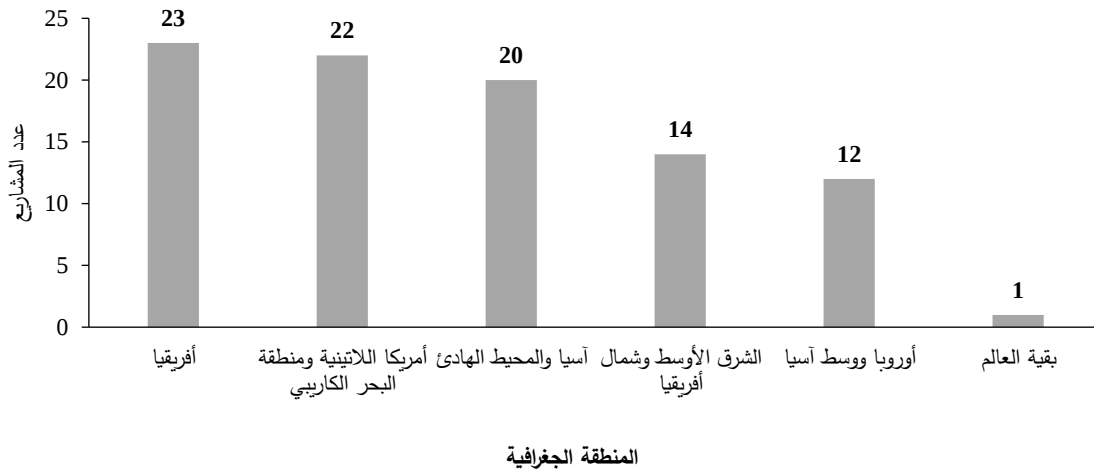
المشاريع حسب الكيان المسؤول عن التنفيذ



الكيان المسؤول عن التنفيذ

3 - وإجمالاً، تلقى 113 بلداً نامياً و 14 اقتصاداً يمر بمرحلة انتقالية مساعدة في مجال تنمية القدرات. وشملت المناطق التي حظيت بأكثر قدر من الدعم أفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني
توزيع المشاريع حسب المناطق



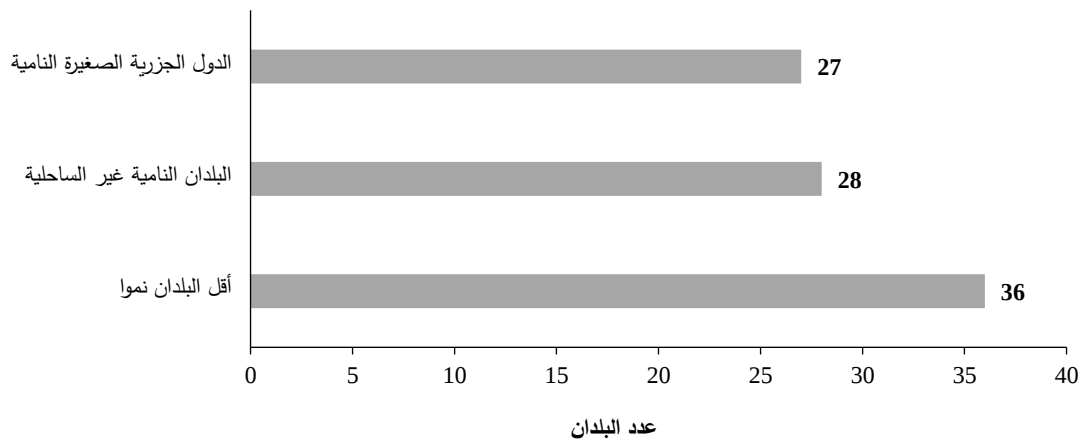
ملاحظة: دعمت عدة مشاريع بلدانا في مناطق متعددة.

باء - الدعم المقدم إلى البلدان الضعيفة

4 - تضمنت الشريحة دعما قويا لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث قدم أكثر من 80 في المائة من المشاريع الدعم إلى بلدان تنتمي إلى فئة واحدة على الأقل من هذه الفئات. وإجمالا، استفاد من الدعم المقدم من حساب التنمية 36 بلدا من أقل البلدان نموا البالغ عددها 46 بلدا، و 28 بلدا من البلدان النامية غير الساحلية البالغ عددها 32 بلدا، و 27 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية البالغ عددها 38 دولة (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثالث

الدعم المقدم إلى البلدان الضعيفة، حسب الفئة



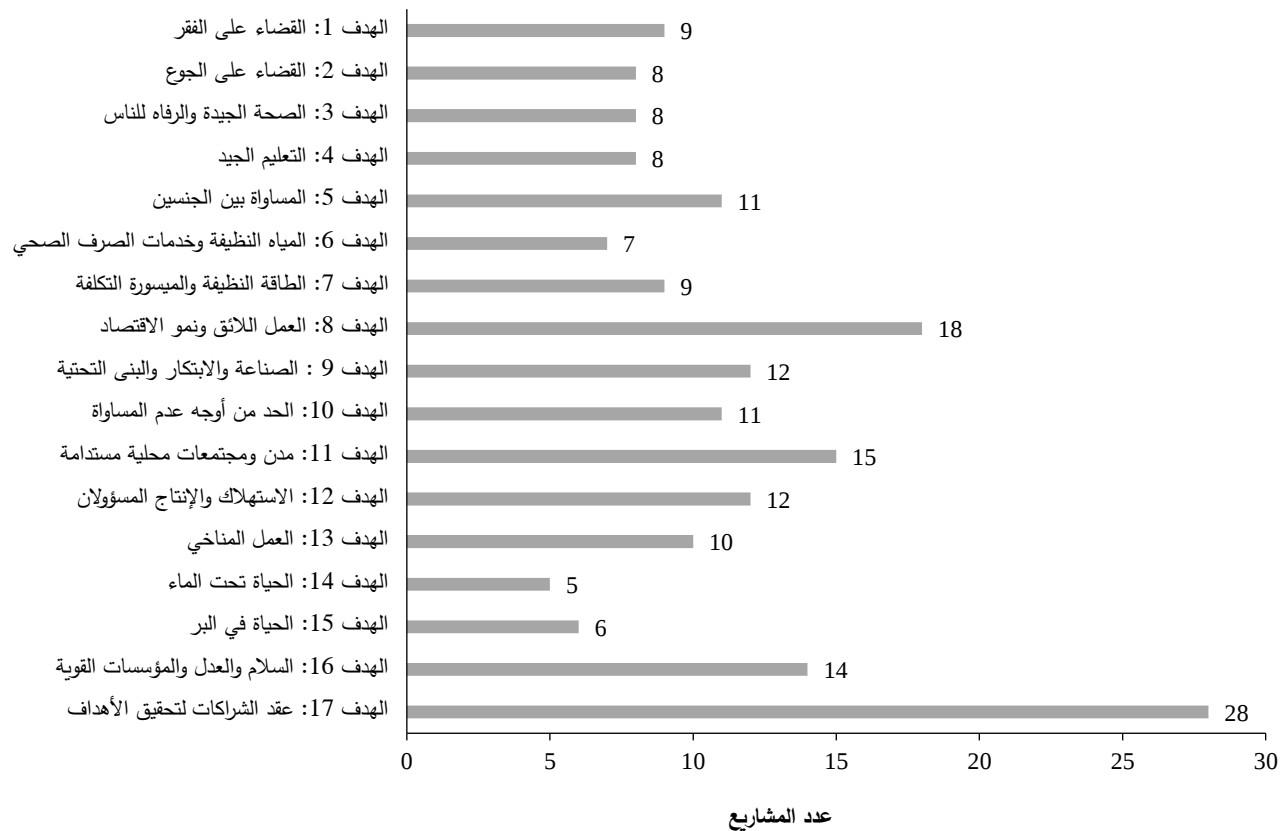
ملاحظة: قدم العديد من المشاريع الدعم لبلدان في فئات مختلفة.

جيم - دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة

5 - دعمت جميع المشاريع الجهود التي تبذلها البلدان المستهدفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ودعمت المشاريع النهوض بأهداف متعددة، وكانت الأهداف التي حظيت بأكبر قدر من الدعم هي الهدف 17، تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ والهدف 8، تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛ والهدف 11، جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة (انظر الشكل الرابع).

الشكل الرابع

المشاريع حسب هدف (أهداف) التنمية المستدامة المدعوم (المدعومة)



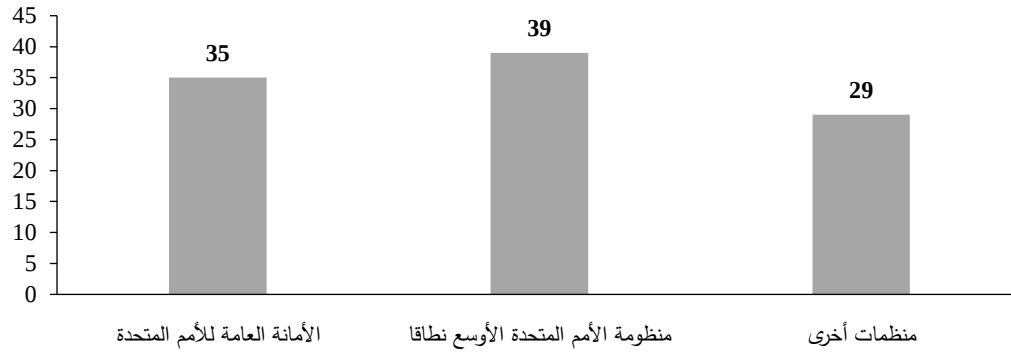
ملاحظة: دعمت عدة مشاريع أكثر من هدف واحد من أهداف التنمية المستدامة.

دال - الشراكات

6 - كما يتضح من الأهمية المعلقة في المشاريع على الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، فالتعاون سمة أساسية لجميع المشاريع. وتشجع الكيانات المسؤولة عن التنفيذ على وضع وتنفيذ المشاريع بالشراكة مع كيانات أخرى من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وتهدف الشراكات إلى إيجاد أوجه تآزر، وتجنب ازدواجية الجهود، وكفالة الاستخدام الكفء والفعال لموارد المشاريع. ونفذت معظم المشاريع

من خلال شراكات فيما بين الكيانات المسؤولة عن التنفيذ في حساب التنمية التابعة للأمانة العامة و/أو كيانات في منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. وانطوى أكثر من نصف المشاريع أيضا على شراكات مع منظمات خارجية من خارج منظومة الأمم المتحدة (انظر الشكل الخامس).

الشكل الخامس
المشاريع حسب فئة الشراكة

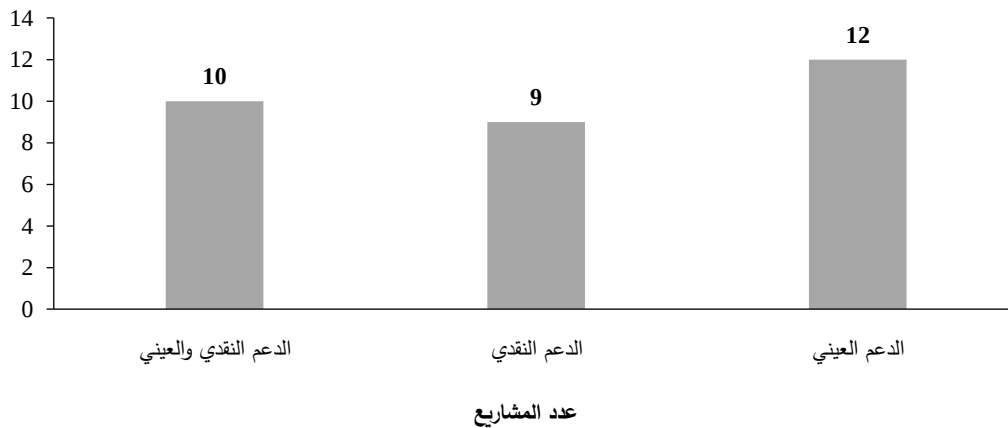


ملاحظة: نُفذت عدة مشاريع في إطار فئتين أو أكثر من الشراكات.

هاء - الدعم المالي والعيني

7 - تمكنت المشاريع من خلال الشراكات من الاستفادة من خبرات وموارد الكيانات المتعاونة. وتلقى أكثر من نصف المشاريع دعما ماليا و/أو عينيا لاستكمال تمويلها. وشمل الدعم العيني توفير أماكن للاجتماعات ودفع المصروفات ذات الصلة، وتوفير الموظفين واللوجستيات ومواد التدريب ومحتوى التعلم الإلكتروني (انظر الشكل السادس).

الشكل السادس
المشاريع التي تلقت دعما نقديا وعينيا

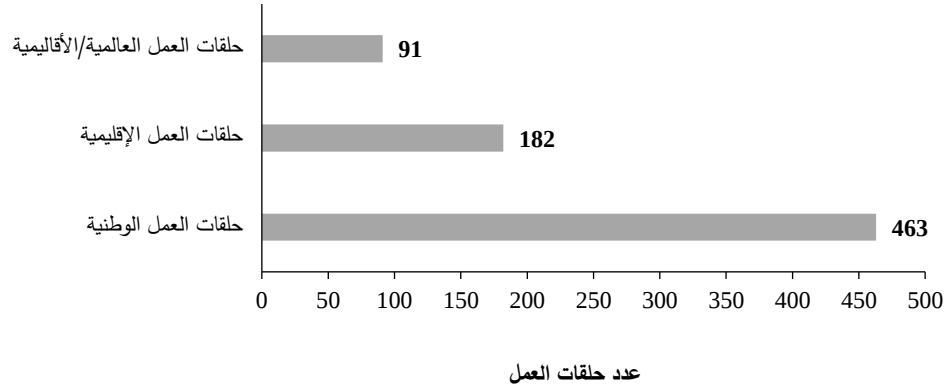


واو - المنجزات المستهدفة

8 - نظم ما مجموعه 736 حلقة عمل، شارك فيها ما يقرب من 39 000 مشارك. وبلغ عدد المشاركين نحو 18 000 في حلقات العمل الوطنية، و 12 000 في حلقات العمل الإقليمية، وحوالي 9 000 في حلقات عمل نفذت على الصعيد العالمي/الأقاليمي (انظر الشكل السابع).

الشكل السابع

حلقات العمل الوطنية والإقليمية والعالمية/الأقاليمية



9 - وعندما ضربت جائحة كوفيد-19 في عام 2020، ولم يعد السفر متاحا ولا عقد الاجتماعات ممكنا بالحضور الشخصي، كان لا بد من تكييف المشاريع مع الوقائع الجديدة من أجل الاستمرار في تقديم دعم تنمية القدرات. ونُفذ ما يقرب من نصف حلقات العمل من خلال طرائق رقمية، إما افتراضيا أو من خلال وسائل مختلطة (انظر الإطار).

تنفيذ المشاريع بطرائق مختلطة وافتراضية

بالإضافة إلى استخدام الحضور الشخصي لتنفيذ مشاريع الشريحة الحادية عشرة، استُكمل ذلك بوسائل من قبيل التعلم الإلكتروني، ونشر المعارف، والمشاركة مع فئات الجماهير المستهدفة من خلال الطرائق الرقمية مثل حلقات العمل الافتراضية أو المختلطة، وشبكات الممارسين، والدورات الرقمية الذاتية الوتيرة. واستخدمت المشاريع نهج التعلم الإلكتروني لبناء القدرات من خلال طرائق مختلفة، كان أكثرها شيوعا حلقات العمل الافتراضية والمختلطة. وفي بداية الجائحة، كانت حلقات العمل افتراضية بالكامل. ومع تخفيف قيود السفر والتباعد الاجتماعي، كثيرا ما انتقلت حلقات العمل نحو صيغة مختلطة.

وكان التعلم الإلكتروني فعالا في التخفيف من التحديات التي فرضتها الجائحة وكان له العديد من المزايا، لا سيما تحسين إمكانية الوصول في ظل ظروف التباعد الاجتماعي، وكذلك القيود المتصلة بالإعاقة أو القيود الجغرافية أو غيرها. ويسر التعلم الإلكتروني أيضا الوصول إلى المنتجات المعرفية وقواعد البيانات والدورات التدريبية، بما في ذلك الحلقات الدراسية الشبكية التي تجاوز عدد المستفيدين منها ما كان مقررا له. وعلاوة على ذلك، يمكن للتعلم عن بعد أن يقلل من التكاليف المرتبطة بالتدريب في الموقع والنقل والإقامة، حيث تؤدي الطرائق الرقمية إلى تحقيق وفورات تتعلق بحلقات العمل والجولات الدراسية وسفر الموظفين. ونتيجة

لذلك، كثيرا ما استخدمت موارد التعلم الإلكتروني في الدورات التدريبية الوطنية وغيرها من أنشطة التعاون التقني بعد إنجاز المشروع (قابلية التكرار)، مع بقاء المنصات الشبكية وغيرها من المعلومات متاحة بعد إنجاز أنشطة المشاريع.

وعلى الرغم من هذه المزايا، فهناك تفاوت في جودة خدمات الإنترنت وإمكانية الحصول على الحواسيب، حيث تواجه الفئات التي تعاني من ضعف فرص الحصول على هذه الخدمات، ولا سيما النساء والشباب والفئات الضعيفة في المناطق الريفية، صعوبات من حيث تحقيق فوائد التدريب الافتراضي. ولذلك، تشكل الفجوات الرقمية على امتداد المناطق الجغرافية وبين مختلف الفئات السكانية تحديا من حيث جعل المشاركة في أنشطة التعلم الإلكتروني أكثر شمولاً.

ومن بين التحديات الأخرى التي تواجه استخدام أنشطة التعلم الإلكتروني لتنمية القدرات صعوبات الاتصال بين المشاركين والمدربين؛ وبرامجيات الترجمة؛ والحفاظ على تفاعل المشاركين أثناء التدريب عبر الإنترنت. ولكفالة انخراط المشاركين على نحو فعال، يجب أن تظل مدة الاجتماعات الافتراضية والمختلطة قصيرة. وبسبب هذا القيد، لا يمكن التعامل دائما مع المحتوى بنفس العمق كما هو الحال أثناء الاجتماعات بالحضور الشخصي. وأخيرا، إذا كان المشاركون في مناطق زمنية متعددة، فإن فروق التوقيت تشكل تحديا كبيرا في تنظيم حلقات عمل واجتماعات إلكترونية ودورات تدريبية تشمل مناطق متعددة. وفي ظل هذه القيود، ينبغي النظر إلى الأحداث الافتراضية على أنها مكملة للأحداث المنظمة بالحضور الشخصي وليست بديلا كاملا عنها.

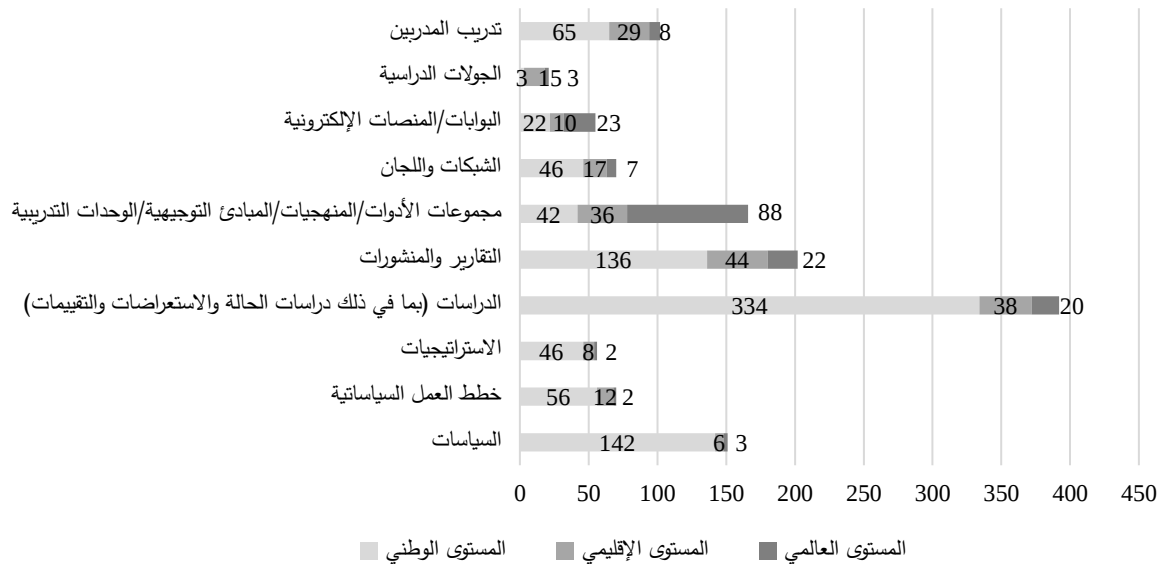
ويتطلب تصميم دورات رقمية ذاتية الوتيرة وتجميع موادها وتنفيذها تخطيطا دقيقا ومجموعة من القدرات التقنية، بما في ذلك مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمعرفة المواضيعية المتخصصة. وتتطلب حلقات العمل المختلطة عددا أكبر من الأفراد القائمين عليها لأنها تتطلب على عمليتي تحضير متباينتين تماما في وقت واحد. وينبغي النظر بعناية في الموارد المالية اللازمة لتعهد الدورات الرقمية الذاتية الوتيرة وتحديثها وتنفيذها على المدى الطويل. وأخيرا، فإن معدل إنجاز بعض الدورات الذاتية الوتيرة أقل من أشكال التدريب الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة المتطلبات المتصلة بالمراقبة والتوجيه. ويتطلب الاعتماد على أدوات التعلم الإلكتروني المراقبة والتوجيه المباشرين، ومن الأنسب توفير ذلك على نحو مخصص.

وقد أصبح التعلم الإلكتروني إحدى الطرائق الرئيسية لتنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية. وسيساعد تحديد الدروس المستفادة على تحقيق الهدف المستمر المتمثل في تعزيز تصميم وصياغة مشاريع جديدة مع الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء في الوقت نفسه. وأدى اعتماد الحلول الرقمية طوال الفترة التي فرضت فيها القيود المتعلقة بالجائحة إلى زيادة قدرة أصحاب المصلحة ورغبتهم في المشاركة في الأنشطة الرقمية، وتحسن كبير في الأدوات الرقمية المستخدمة لإجراء الأنشطة التعليمية. وفي عالم ما بعد الجائحة، ستظل أدوات التنفيذ الرقمية التي تكمل أنشطة التدريب وبناء القدرات المنفذة بالحضور الشخصي جزءا لا يتجزأ من استراتيجية تنفيذ تنمية القدرات. وبدءا من الشريحة الخامسة عشرة، طلب من جميع المشاريع أن تتضمن عنصرا للتعلم الإلكتروني للحصول على الموافقة بالتنفيذ. وقد وضعت لهذا الغرض مبادئ توجيهية محددة للتعلم الإلكتروني ونشرت من خلال الموقع الشبكي لحساب التنمية (انظر www.un.org/development/desa/da).

10 - وبالإضافة إلى حلقات العمل، وضعت 143 سياسة و 63 خطة عمل سياساتية و 46 استراتيجية لدعم الدول الأعضاء في ما تبذله من جهود لوضع السياسات. واستمر إعداد منتجات تحليلية مختلفة، شملت 359 دراسة، و 163 تقريراً ومنشوراً، و 122 من مجموعات الأدوات والمنهجيات والمبادئ التوجيهية والوحدات التدريبية. وبالإضافة إلى المنتجات التحليلية، أنشئت 52 شبكة ولجنة و 47 بوابة/منصة إلكترونية. ولتعزيز التعاون والتعلم فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، أجريت 21 جولة دراسية. وأخيراً، نظمت 101 دورة لتدريب المدربين لدعم الدول الأعضاء (انظر الشكل الثامن).

الشكل الثامن

المنجزات المستهدفة للمشاريع



ثانياً - المعالم البارزة في الشريحة الحادية عشرة حسب الكيان

11 - تماشياً مع موضوع الشريحة الحادية عشرة، تم توجيه المشاريع نحو دعم الدول الأعضاء في تعزيز اتساق السياسات القائمة على الأدلة وتكاملها وتدعيم النهج التشاركي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على جميع المستويات. وترد أدناه لمحة عامة عن مشروع واحد لكل كيان من الكيانات العشرة المسؤولة عن التنفيذ.

ألف - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

التصدي للتحديات المتعلقة بالنازحين قسراً والمجتمعات المضيفة لهم في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

12 - تتمثل إحدى عواقب النزاع في ارتفاع عدد النازحين داخلياً واللاجئين. وفي عام 2016، كان هناك 13 مليون لاجئ من الدول العربية، بالإضافة إلى 16 مليون نازح داخلياً. ويواجه النازحون قسراً والمجتمعات المضيفة لهم مصاعب اجتماعية واقتصادية هائلة، بالإضافة إلى التحديات البيئية والسياسية والأمنية. وقد

بدأ تنفيذ هذا المشروع في أربعة بلدان في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) متأثرة بارتفاع مستويات النزوح القسري، وذلك بهدف تعزيز قدرة المؤسسات العامة على وضع وتنفيذ سياسات إنمائية طويلة الأجل للنازحين قسرا والمجتمعات المضيفة لهم. ومن بين الإنجازات العديدة للمشروع تحديد تحديات إنمائية طويلة الأجل ناشئة عن أزمة النزوح القسري ووضع خيارات للسياسات العامة للتقليل إلى الحد الأدنى من تدهور رأس المال البشري للاجئين. وحدد المشروع أيضا استجابات سياساتية لكوفيد-19 في بلدان متعددة وطور أساليب وأدوات لتحليل فعاليتها باستخدام مصادر البيانات الضخمة. واستنادا إلى التحليلات التي أجرتها الإسكوا والنتائج التي توصلت إليها، نُظمت حلقة عمل تدريبية لمشاركين من 12 بلدا في المنطقة حول الاستفادة من مصادر البيانات الضخمة لتقييم السياسات وتحليلها في حالات الأزمات. واستخدم المشروع أيضا الوفورات في نفقات السفر خلال جائحة كوفيد-19 لإجراء تقييم تجريبي للطرق التي يمكن من خلالها لمصادر البيانات الجديدة والنهج التحليلية أن تلقي الضوء على الظروف المعيشية للاجئين والمجتمعات المضيفة في أحد البلدان المستفيدة من المشروع. وبالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومة الوطنية، استخدمت الإسكوا سجلات المكالمات من مشغلي الهاتف المحمول في البلد وصاغت نهجا للاستفادة من مصادر البيانات الضخمة لتقييم السياسات وتحليلها في حالات الأزمات. وعُرض التحليل التجريبي والتوصيات والمنهجية على بلدان أخرى في منطقة الإسكوا، وفازت الحكومة المشاركة في المشروع التجريبي بجائزة القمة العالمية لمجتمع المعلومات في فئة الأبعاد الأخلاقية في أيار/مايو 2021. ولكفالة أن تعكس معالجة المسائل المتصلة بالبيانات الضخمة المبادئ الأخلاقية الأساسية وتعزيزها، عقدت عدة اجتماعات لمجلس توجيه التنمية والأخلاقيات بمشاركة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والوزارات ذات الصلة في البلدان المستفيدة من المشروع.

باء - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

نهج إدارة السلامة في البيئات الحضرية من أجل مجتمعات آمنة وشاملة للجميع وقادرة على التكيف

13 - هناك اعتراف متزايد بأن المجتمعات الشاملة للجميع والأمنة والقادرة على التكيف هي أمر أساسي لتحقيق رفاهية الناس وضرورية لتأمين التنمية المستدامة على النحو المتوخى في خطة عام 2030. ولتحسين تزويد السلطات المحلية والنظراء الوطنيين بالقدرة على تحديد المخاطر المتصلة بالجريمة والفساد والمخاطر الصحية والوقاية منها والتصدي لها وقياس النظم المحرز نحو تحقيق القدرة على التكيف والحكم الرشيد، جرى في إطار هذا المشروع وضع دليلين لتقييم إدارة السلامة الحضرية. ويقدم الدليل الأولي إرشادات عامة وعملية بشأن إجراء تقييمات لإدارة السلامة في المناطق الحضرية. وجرى تكييف الدليل وتنقيحه ليلائم سياقات الطوارئ في أعقاب جائحة كوفيد-19. وباستخدام الدليلين، أُجريت أربعة تقييمات في المدن الشريكة على نطاق ثلاث قارات. وفي إطار التقييم المنفذ في إحدى مدن أمريكا اللاتينية، أطلقت حملة لمواجهة انتشار فيروس كوفيد-19 وتشجيع اعتماد تدابير خاصة للفئات التي لم يكن بإمكانها البقاء في المنزل بسبب طبيعة أنشطتها الاقتصادية، بما في ذلك العاملون الصحيون وأفراد الشرطة والموظفون المكلفون بإنفاذ القانون، بالإضافة إلى العاملين في الاقتصاد غير الرسمي. واستندت الحملة مباشرة إلى نتائج تقييم إدارة السلامة، وكان الهدف منها الحد من حدوث العنف العائلي والعنف الجنساني ضد النساء والفتيات. ولم يركز المشروع على تشجيع اعتماد تدابير لمنع انتشار فيروس كوفيد-19 فحسب، بل سلط الضوء أيضا على جائحة الظل التي أدت فيها القيود المفروضة على التنقل لاحتواء الأزمة الصحية إلى

محاصرة العديد من ضحايا العنف العائلي في المنازل مع المعتدين عليهن، مما حد من قدرتهن على طلب المساعدة أو إمكانية اللجوء إلى العدالة.

جيم - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

التحولات التكنولوجية في أمريكا اللاتينية: تعزيز فرص العمل المنتج ومواجهة التحدي المتعلق بأشكال جديدة من العمالة غير النظامية

14 - تمثل الأشكال القديمة والجديدة من العمالة غير النظامية، المرتبطة بعدم التجانس البنيوي لهيكل الإنتاج في أمريكا اللاتينية والأنواع الناشئة من علاقات العمل القائمة على التكنولوجيات الجديدة، عقبة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد اعتبرت سبعة بلدان من أمريكا اللاتينية هذه المسائل ذات أهمية محورية في خططها الإنمائية من أجل تحديد خيارات للسياسات العامة تحد من العمالة غير النظامية والاستعداد للتحديات التي تطرحها التكنولوجيات الجديدة لمستقبل العمل. وقد زود هذا المشروع تلك البلدان بأدوات رئيسية للسياسات العامة لعدم ترك أحد خلف الركب. وعلى نحو أكثر تحديداً، عزز المشروع قدرة البلدان السبعة على تصميم سياسات عامة تهدف إلى الحد من الأشكال القائمة والناشئة للعمالة غير النظامية مع الاستفادة من إمكانات التكنولوجيات الجديدة لخلق عمل لائق. ونظراً للتحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19، تمت إعادة تصميم الأنشطة الأصلية التي تعتمد على الحضور الشخصي لإتاحة تقديمها افتراضياً. وفي المجموع، شارك 1 117 شخصاً في أنشطة المشروع، التي شملت حلقات دراسية إقليمية وحلقات عمل وطنية ودورات تدريبية وجولة دراسية. وفي أحد البلدان المستفيدة من المشروع، استخدمت الوثيقة التي تحتوي على تحليل وتوصيات بشأن العمل الرقمي في النقاش الوطني بشأن مشروع سياسة جديدة؛ وفي عام 2022، وافقت تلك الدولة على سياسة وطنية جديدة تنظم ظروف العمل للعاملين في المنصات الرقمية لأول مرة. واستخدمت التحليلات والتوصيات المتصلة بالمشروع أيضاً كمدخلات للمناقشة بشأن اللوائح الجديدة في بلدين آخرين. وفي أحد البلدان المستفيدة من المشروع، وضعت ثلاث منهجيات مبتكرة لاستخدام البيانات المستمدة من الدراسة الاستقصائية المهنية الأولى في المنطقة لقياس الفجوات من حيث المهارات المطلوبة، وربط المهارات والكفاءات اللازمة لمختلف المهن بالتعليم والتدريب المتقدمين في البلد، وقياس المهارات الرقمية من أجل تقييم مدى استعداد العمال لمستقبل العمل. وفي بلد ثانٍ من البلدان المستفيدة من المشروع، أسفرت المساعدة المقدمة عن تنظيم البيانات في السجل العام للعمال في القطاعات غير النظامية، وتحليل المعلومات، وتقديم توصيات في مجال السياسات العامة. وفي بلد آخر من البلدان المستفيدة من المشروع، أجريت دراسة باستخدام منهجية لتقدير مخاطر الاقتصاد غير النظامي على المستوى دون الوطني، بما في ذلك مسائل الحماية الاجتماعية للعمال غير النظاميين والأشكال الجديدة للعمل غير الرسمي المتعلقة بجائحة كوفيد-19. وأعدت كذلك ورقة بحثية حول أثر الذكاء الاصطناعي على سوق العمل، وتضمنت أمثلة ملموسة على الطرق التي يمكن للتكنولوجيات الجديدة من خلالها التفاعل مع البشر من أجل تجنب إلغاء الوظائف وتحسين الإنتاجية. وتقدم الورقة وتروج لموضوع جديد للنقاش السياساتي في المنطقة. وتمثل إدارة المعارف عنصراً هاماً آخر من عناصر المشروع؛ فقد نشر ما مجموعه 23 وثيقة على الإنترنت، جرى تنزيلها أكثر من 400 55 مرة، وأنشئت صفحة شبكية ثنائية اللغة لتكون بمثابة مستودع دائم لنواتج المشروع وأنشطته، بما في ذلك تسجيلات العروض المقدمة على الإنترنت، التي غطت مواضيع من قبيل منهجية تقدير العمالة غير النظامية، والرسائل الرئيسية لوثائق السياسات التي يمكن استخدامها للنشر ومواصلة التدريب.

دال - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

زيادة اتساق السياسات واستدامة أنماط الإنتاج والاستهلاك الوطنية في مجال التجارة الزراعية بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب

15 - تهدر بلايين الأطنان من المواد الغذائية كل عام بسبب التحديات التنظيمية والهيكلية في سلسلة الإمدادات الغذائية، مثل سوء تقنيات التخزين والنقل، وشروط التصدير الصارمة. والنتيجة هي وقوع خسارة أو تدهور أو إتلاف في الإنتاج وما بعد الحصاد. وكان لجائحة كوفيد-19 أيضا آثار حادة ودائمة على النظم الغذائية. فقد أدى إغلاق الحدود والقيود المفروضة على الاستيراد في العديد من البلدان إلى نقص توافر الأغذية والمكونات الأساسية، وأدى هذا الاختلال بدوره إلى زيادة التركيز على الأسواق الزراعية والتجارة. وأبرزت الآثار المترتبة على الأمن الغذائي أهمية الجودة الدائمة للأغذية والحاجة إلى اتباع نهج للنظم الغذائية يكون أكثر شمولاً. وقد أطلق هذا المشروع استجابة لاهتمام عدة بلدان في أربع مناطق، والغرض منه الحد من الفاقد من الأغذية في سلسلة الإمداد، ولا سيما في مرحلة ما قبل الشحن، من خلال التعجيل بتخليص السلع القابلة للتلف. وجرى في إطار المشروع تدريب المئات من صانعي السياسات والخبراء وغيرهم من أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم على تحسين نوعية الإنتاج والتجارة؛ واتباع أفضل الممارسات لقياس فاقد الأغذية والهدر الغذائي ومنعه والحد منه؛ والروابط مع المنظومة الغذائية عموماً. وأتاح المشروع إمكانية الوصول إلى إصدارات جديدة من مواد التقييم والتحليل وأدلة التدريب وخطط العمل لإعادة البناء على نحو أفضل في أعقاب جائحة كوفيد-19 وما بعدها. وشدد 90 في المائة من المشاركين في أنشطة المشروع لبناء القدرات في وسط آسيا على أن التدريب أدى إلى تحسين نوعية المنتجات وزيادة القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأدى التدريب أيضاً إلى تحسين وصول المنتجين المحليين إلى الأسواق المحلية والدولية، وتوسيع نطاق أعمالهم، وزيادة الإيرادات، وفي المقام الأول، إيجاد فرص عمل نظامية للفئات الضعيفة - النساء والشباب. بل إن بعض شركات الإنتاج والتجهيز الصغيرة ضاعفت حجم إنتاجها. وأسفر المشروع عن شراكات فعالة وخلق أوجه تآزر مع العمل الجاري وكذلك مع العمل الحكومي الدولي المنتظم للجنة الاقتصادية لأوروبا. وأصبح المشاركون في حلقات العمل السابقة مدربين، وحلقات عمل تعقد على المستوى المحلي بتمويل محلي. وسيكون لأفضل الممارسات الدولية التي تنشر من خلال المشروع تأثير دائم يتجاوز دورة حياة المشروع.

هاء - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الارتقاء بتطوير المهارات في مجال التجارة الإلكترونية في جنوب شرق آسيا في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030

16 - يمكن للتجارة الإلكترونية أن تكون محركاً قوياً للنمو الاقتصادي والتجارة الشاملة وإيجاد فرص عمل في جميع أنحاء العالم النامي. ويمكن لها أيضاً تسريع التقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 8 بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي. وقد سرعت جائحة كوفيد-19 التحول نحو عالم أكثر رقمنة، مع ما لذلك من آثار طويلة الأمد. وأدت إجراءات الإغلاق الشامل إلى زيادة كبيرة في التجارة الإلكترونية، حيث راح المستهلكون يبحثون عن بدائل للتسوق الشخصي. وكشفت الجائحة أيضاً عن فجوات واسعة في الاستعداد الرقمي، لا سيما في الاقتصادات الأكثر ضعفاً. ويواجه العديد من أقل البلدان نمواً تحديات في الاستجابة للانتقال السريع المطلوب. وركز المشروع على تعزيز أفضل الممارسات والسياسات

القائمة على الأدلة بشأن التجارة الإلكترونية من خلال تنفيذ أنشطة بناء القدرات على مستويين: تبادل أفضل الممارسات في مجال التجارة الإلكترونية، وتعزيز القدرات فيما يتعلق بالهوية الرقمية. واستجابة للطلب من بلدان جنوب شرق آسيا، أعد برنامج تطوير التدريب في ميدان التجارة الدولية (برنامج التدريب التجاري) التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بالشراكة مع البنك الدولي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، دورتين تدريبيتين على الإنترنت، إحداها بشأن تبادل أفضل الممارسات في التجارة الإلكترونية، والأخرى بشأن تعزيز القدرات فيما يتعلق بالهوية الرقمية. ونظمت كل دورة مرتين. ونظمت في إطار المشروع حلقتا عمل إقليميتان بالحضور الشخصي، وحلقة عمل مختلطة، وثلاث جلسات تفاعلية عبر الإنترنت، وجرى إصدار منشورين وموجز للسياسات. واستفاد ما مجموعه 1 114 مشاركا من 36 بلدا مختلفا من التدريب المقدم في إطار المشروع، وكانت نسبة 48 في المائة من جميع المشاركين في المشروع من النساء. وأبلغ المشاركون عن معدل رضا عام مرتفع جدا (93 في المائة) في جميع أنشطة المشروع. وعقب تقديم الدورة التدريبية الأولى على الإنترنت وحلقات العمل الإقليمية، جرى إعداد وإصدار منشورين: تقرير عن ممارسات التجارة الإلكترونية في جنوب شرق آسيا، والهوية الرقمية لأغراض التجارة والتنمية، وهو أول منشور للأونكتاد عن هذا الموضوع. واستنادا إلى الدروس المستفادة من المشروع، وضع الأونكتاد موجزا للسياسات بشأن الهوية الرقمية بعنوان "لماذا نظم الهوية الرقمية القوية لضرورة لتعزيز التجارة والتنمية" (موجز سياساتي للأونكتاد رقم 96)، وينظر الموجز في الأسباب التي تجعل نظم الهوية الرقمية أساسية لتعزيز التجارة والتنمية في أعقاب جائحة كوفيد-19، ويقدم توصيات ومبادئ توجيهية لدعم الأولويات الوطنية والإقليمية في تطوير الهويات الرقمية على نحو شامل ومستدام كجزء لا يتجزأ من إطار أوسع للتجارة الإلكترونية.

واو - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

قياس ورصد وتحسين الأداء في مجال التكامل الإقليمي داخل مناطق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

17 - في مشهد التجارة السريع التطور، يمثل تعميق التكامل الإقليمي أولوية رئيسية للعديد من البلدان النامية بوصفه وسيلة لتحقيق التنوع الاقتصادي والتصنيع والتحول الهيكلي. وإذ يؤدي التكامل الإقليمي إلى الجمع بين البلدان حول قواعد ومؤسسات مشتركة، ينظر إليه على نطاق واسع على أنه أداة قوية لتعزيز النمو والاستقرار والتنمية مع تيسير الاندماج في النظام التجاري العالمي. وركز المشروع على تعزيز قدرة مجموعة مختارة من البلدان النامية على قياس ورصد وتحسين أدائها في مجال التكامل الإقليمي في مناطق أفريقيا وغرب آسيا وآسيا والمحيط الهادئ. وتشمل الإنجازات الكبيرة في إطار المشروع إنتاج طبعة ثانية من مؤشر التكامل الإقليمي لأفريقيا (ARII 2019)، وتدريب 27 دولة من الدول الأعضاء الأفريقية على استخدام المؤشر لتحليل السياسات وتطويرها، وإنشاء ونشر منصة على شبكة الإنترنت مخصصة لهذا المؤشر (<https://arii.uneca.org/>). وبالإضافة إلى ذلك، قدم الدعم لـ 28 بلدا أفريقيا في وضع مجموعات بيانات وطنية وموجزات قطرية عن أدائها في مجال تكامل التجارة الرقمية، وأنشئت منصة على شبكة الإنترنت (<https://dtri.uneca.org/>). ومن المتوقع أن تساعد المعلومات المجمعة الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على التفاوض بشأن بروتوكول يتعلق بالتجارة الرقمية في إطار الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومن ثم تنفيذه. ووُضعت في إطار هذا المشروع أيضا استراتيجيات وطنية وإقليمية لتنفيذ الاتفاق، مشفوعة بخطط عمل وخرائط طريق. وقد أعد تقييم لتأثير الأزمة

الصحية المستمرة على الأداء الاقتصادي للبلدان العربية، كوفيد-19 وأثره على التكامل الاقتصادي العربي، وهو يوضح أفضل الطرق لاستخدام نظام المؤشرات لرصد التكامل الاقتصادي العربي، وقد أطلعت عليه الدول الأعضاء في غرب آسيا. وطُورت أيضا أداة جديدة، وهي واجهة محاكاة التجارة على نطاق الاقتصاد العربي، ويمكن استخدامها لتقييم أثر الإصلاحات التجارية والخدمات الخارجية على اقتصادات 18 بلدا عربيا. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت بوابة التجارة العربية، التي تستضيف نظام المؤشرات، وواجهة محاكاة التجارة، وأدوات أخرى لتقييم ورصد التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، صُمم مؤشر التكامل الإقليمي الرقمي والمستدام لقياس أداء التكامل الإقليمي في سبعة مجالات (التجارة، والتمويل، وسلاسل القيمة، والبنية التحتية، والهجرة، والتعاون التنظيمي، والتكامل الرقمي). واستخدم مؤشر التكامل الإقليمي الرقمي والمستدام لتقديم المساعدة التقنية وإجراء دراسات وطنية لتحديد التحديات والفرص فيما يتعلق بتعزيز التكامل الإقليمي والمستدام للتجارة الرقمية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت أداة تفاعلية، هي أداة تحليل التكامل الإقليمي (<https://riva.negotiatetrade.org>)، باستخدام البيانات التي يقوم عليها مؤشر التكامل الإقليمي الرقمي والمستدام ليستخدما محللو السياسات لتقييم التقدم المحرز نحو التكامل الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من منظور التنمية المستدامة. وفي إطار الاستجابة لجائحة كوفيد-19، جرى دعم 21 اقتصادا في آسيا والمحيط الهادئ في إعداد مجموعات بيانات وطنية وفي تحليل التحديات التنظيمية الوطنية فيما يتعلق بتكامل التجارة الرقمية مع اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ الأخرى.

زاي - برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة)

تعزيز قدرة المناطق الحضرية على الصمود في جنوب شرق أفريقيا

18 - يتأثر الجزء الجنوبي الشرقي من القارة الأفريقية بشدة بالظواهر المناخية المتطرفة العابرة للحدود، ولا سيما الفيضانات والجفاف والأعاصير. وهو أيضا جزء من إحدى أسرع المناطق تحضرًا في العالم، وهي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث من المتوقع أن تزيد نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية إلى 60 في المائة مقارنة بالنسبة الحالية البالغة 40 في المائة بحلول عام 2050. ويعزى هذا الاتجاه إلى زيادة الهجرة من الأرياف إلى المدن إلى جانب استدامة معدل النمو السكاني السريع. وركز المشروع على تعزيز القدرات وتهئية الظروف داخل أربعة بلدان في جنوب شرق أفريقيا لبناء القدرة على الصمود والتكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ في المدن والبلدات المعرضة للخطر. ودعم المشروع الحكومات المحلية والوطنية في البلدان الأربعة وعمل معها بشكل وثيق لتعزيز قدراتها ومعارفها في مجال إدارة مخاطر الكوارث وقدرة المناطق الحضرية على التكيف مع تغير المناخ، وكذلك تعزيز عمليات وضع السياسات والخطط الحضرية وأنشطة تبادل المعارف وتعبئة الموارد للحد من المخاطر ومبادرات القدرة على الصمود في المناطق الحضرية. وجرى من خلال هذه الأنشطة تعزيز علاقات الإدارة المتعددة المستويات بين الحكومات المحلية والوطنية وبناء الثقة وقدرة المجتمعات المحلية على تولي زمام الأمور. وأدت الأنشطة المنفذة في إطار المشروع إلى فرص تمويل كبيرة لتوسيع نطاق حافظة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) في أفريقيا المتصلة بقدرة المناطق الحضرية على الصمود. وعلى وجه الخصوص، أنشأ المشروع قاعدة الأدلة اللازمة لصياغة وتنفيذ مشروع بقيمة 14 مليون دولار بعنوان "بناء قدرة المناطق الحضرية على التكيف مع تغير المناخ في جنوب شرق أفريقيا"، وهو أكبر مشروع قائم لمؤئل الأمم المتحدة. ويتأتى تنفيذ هذا المشروع والنجاح في تمويله مباشرة من الأنشطة المنفذة بدعم من حساب التنمية. وعموما،

أتاح هذا المشروع المنفذ في إطار حساب التنمية استخدام حوالي 15 مليون دولار من التمويل الإضافي للقيام بمزيد من مبادرات بناء قدرة المناطق الحضرية على الصمود في البلدان الأربعة المستفيدة من المشروع.

حاء - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

إدارة الأصول المحلية من أجل التنمية المستدامة في بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً في أفريقيا وآسيا

19 - لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة على الأرض دون مشاركة قوية وقيادة من الحكومات المحلية، مثل سلطات المقاطعات والبلديات، التي توفر الخدمات العامة الأساسية. ولكفالة موثوقية هذه الخدمات واستدامتها، يجب على الحكومات المحلية أن تخصص موارد بشرية ومالية ومادية على المدى الطويل لتحسين وصيانة البنية التحتية الأساسية، مثل الطرق وخدمات المياه والصرف الصحي وشبكات الطاقة ومرافق إدارة النفايات. والمخاطر والتحديات المتزايدة الناجمة عن التوسع الحضري وتغير المناخ وأزمات الصحة العامة والتقدم في التكنولوجيا الرقمية تجعل مسألة الإدارة الفعالة للأصول ضرورية أكثر من أي وقت مضى. وركز هذا المشروع على تعزيز قدرة مسؤولي الحكومات المحلية في بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً في أفريقيا وآسيا على إدارة أصول البنية التحتية على نحو أكثر فعالية واستدامة. وأبلغ أكثر من 90 في المائة من المشاركين في التدريب عن زيادة المعرفة بإدارة أصول البنية التحتية المحلية في الدراسات الاستقصائية التي أجريت بعد حلقات العمل. وأحرز تقدم كبير في تعزيز السياسات الوطنية والبيئات التنظيمية والمؤسسية لإدارة الأصول، حيث تقوم حالياً ثلاثة من البلدان الأربعة المستفيدة من المشروع بوضع واستعراض واعتماد سياسات وطنية لإدارة الأصول ستوفر إرشادات واضحة لكل من الوكالات الوطنية والحكومات المحلية بشأن إدارة أصول البنية التحتية على نحو أكثر شمولاً ومرونة واستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، نجح المشروع في حشد موارد إضافية داخل منظومة الأمم المتحدة، وكذلك من المانحين المتعددي الأطراف، وفي توسيع نطاق التقييمات التشخيصية والتدريب بما يشمل بلديات إضافية تتجاوز تلك التي كانت متوقعة أصلاً. وفي أعقاب الطلب القوي، أدرجت المناهج التدريبية والممارسات الجيدة بشأن إدارة الأصول التي انبثقت عن المشروع في دليل للأمم المتحدة بعنوان "إدارة أصول البنية التحتية لتحقيق التنمية المستدامة: دليل للحكومات المحلية والوطنية". ونشر الدليل في أوائل عام 2021 في سلسلة من حلقات العمل الافتراضية التفاعلية الإقليمية، التي ركزت على أساسيات إدارة الأصول وما يتصل بها من البيانات والقدرة على الصمود في مواجهة الأزمات، وترجم إلى 10 لغات مختلفة، بما في ذلك جميع لغات الأمم المتحدة الرسمية الست. وتم تدريب أكثر من 2 400 مسؤول في الحكومات المحلية والمركزية من البلدان النامية من خلال حلقات العمل. وفي أحد البلدان المستفيدة من المشروع، أطلقت أكبر جامعة وطنية مؤخرًا برنامجاً جديداً للحصول على درجة الماجستير في إدارة أصول البنية التحتية استناداً إلى الدليل، وبذلك تُنقل تلك الأدوات والرؤى بشأن الإدارة المستدامة لأصول البنية التحتية إلى الأجيال الجديدة من مسؤولي القطاع العام. وكان من نتائج المشروع أيضاً التعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وجامعة كولومبيا في دورة إلكترونية مفتوحة حاشدة تغطي الدليل بأكمله وتتيح للحكومات المحلية والمركزية في جميع أنحاء العالم إمكانية الوصول إلى تدريب شامل وذاتي الوتيرة على مجموعة واسعة من أدوات وتقنيات إدارة أصول البنية التحتية التي تدعم التنمية المستدامة. وتتيح هذه الدورة الإلكترونية المفتوحة الحاشدة، التي سجل فيها أكثر من 1 000 طالب حتى الآن، فرصة هامة لتوسيع نطاق عمل الأمم المتحدة في مجال إدارة أصول البنية التحتية واستدامتها على المدى الطويل.

طاء - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الاتجاه نحو تنفيذ متسق للبعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة

20 - ترسم خطة عام 2030 مساراً جديداً لتحقيق التوازن للبشرية والكوكب. وتعد أهداف التنمية المستدامة جزءاً لا يتجزأ من أداء المحيط الحيوي، الذي يعد ذا أهمية حيوية لسبل عيش الإنسان ورفاهه وقدرته على الصمود. والبيئة الصحية شرط مسبق لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. ويلزم أن تكون البلدان مجهزة تجهيزاً جيداً لفهم الأبعاد البيئية لهذه الأهداف وصلاتها بالالتزامات الأخرى. ويجب أن تكون أيضاً قادرة على ترجمة هذا الفهم إلى تدابير ملموسة من أجل تحقيق الأهداف البيئية، وهذا بدوره يعتمد على بيانات بيئية دقيقة وموثوقة. واستجابة للقرار 5/2 الذي اتخذته جمعية الأمم المتحدة للبيئة والتعبير عن الاهتمام من البلدان المستفيدة من المشروع، تضمن هذا المشروع إقامة شراكات مع الحكومات في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بشأن التنفيذ والرصد المتسق والمتكاملين للبعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة. واختار كل بلد من البلدان الأربعة المستفيدة من المشروع مساراً أو هدفاً معجلاً لتعزيز التنمية المستدامة، مثل المياه والفقر والصحة. وعززت الشراكات قدرة المؤسسات الوطنية على تنفيذ ورصد الأبعاد البيئية لخطة عام 2030 بطريقة متماسكة ومتكاملة. وجرى في إطار المشروع اختبار أداة مكنت من تحليل وتحديد أهم أوجه التفاعل بين أهداف التنمية المستدامة والغايات ذات الصلة على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وعرضت نتائج التحليل في تموز/يوليه 2018 في نيويورك خلال حلقة عمل عقدت على هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وإلى جانب اختبار هذه الأداة وتطبيقها، تضمن المشروع أيضاً إطلاق مبادئ توجيهية بشأن المسؤوليات البيئية للبلديات. وجرى كذلك تحليل العواقب البيئية للأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19 والاتجاهات المتغيرة. وأسفر المشروع أيضاً عن تعزيز الإحصاءات البيئية، وإتاحة إمكانية الوصول إلى المعلومات والمعارف الدقيقة، والتعاون والتنسيق الشاملين لعدة قطاعات داخل المؤسسات وفيما بينها، بالإضافة إلى آليات وإبلاغ أكثر شمولاً. وأدى ذلك إلى تحسين الإبلاغ البيئي للبلدان في الاستعراضات الوطنية الطوعية. وبالإضافة إلى ذلك، عزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال ولايته العالمية لرصد البيئة بوصفه وكالة راعية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة الـ 25 ذات الصلة بالبيئة، اتساق السياسات فيما يتعلق بالمؤشر 17-14-1 والتتبع المتسق للبعد البيئي لجميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17.

ياء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

تعزيز القدرات الإحصائية لتحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المحيطات في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

21 - المحيط مصدر حيوي لسبل العيش والعمالة والتغذية والنمو الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتسهم النظم الإيكولوجية الصحية للمحيطات والبحار في التنمية الشاملة والحد من الفقر، وتنظم المناخ، وهي ضرورية لمستقبل أكثر استدامة. وعلى الرغم من وجود معلومات غزيرة عن المحيطات ومواردها، فإن البلدان التي هي في أمس الحاجة إلى تلك المعلومات هي الأقل قدرة على الوصول إليها أو الاسترشاد بها في قراراتها المتعلقة بالسياسات، كما أن المعلومات مجزأة نظراً لكونها متناثرة بين مؤسسات عديدة على الصعد الدولي والإقليمي والوطني. وقد بدأ العمل على هذا المشروع لتعزيز قدرة مجموعة مختارة من البلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في مجال البيانات والإحصاءات المتصلة بالمحيطات من

أجل تحسين الإدارة المستدامة للمحيطات والموارد البحرية. وبشكل أكثر تحديداً، يهدف المشروع إلى تعزيز الشراكات فيما بين أصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين والوطنيين، مع التركيز على وضع إرشادات للإحصاءات الموحدة المتعلقة بالمحيطات، وتعزيز القدرة التقنية للبلدان المستفيدة على إنتاج مجموعة متسقة من حسابات المحيطات ذات الأولوية على أساس منظم. وأسفر المشروع عن إقامة أول شراكة عالمية بشأن حسابات المحيطات؛ وإصدار وثيقة توجيهية ومواد تدريبية ودراسات بحثية بشأن بيانات المحيطات والإحصاءات والحسابات والإدارة المتصلة بها؛ وتعزيز القدرات الوطنية بفضل دراسات تجريبية حول حسابات المحيطات. ومن خلال هذا المشروع، نجحت خمسة بلدان مشاركة في التجارب في إنشاء أو تعزيز الأفرقة العاملة القائمة المشتركة بين الإدارات من أجل تقييم الأولويات الوطنية المتصلة بالمحيطات، وآليات الإدارة وتوافر البيانات المتعلقة بها. وبحلول نهاية المشروع، حققت جميع البلدان إحصاءات أكثر تكاملاً تتعلق بالمحيطات وولدت نواتج جديدة للبيانات تعالج الشواغل الوطنية فيما يتعلق بالمحيطات. وركزت البلدان على إنتاج البيانات في مجالات من قبيل خرائط النظم الإيكولوجية المنسقة وتقييمات مخزون الكربون؛ ودراسة مخاطر الأمن الغذائي في ظل تقلب المناخ والتغيرات في النظم الإيكولوجية؛ وتحقيق فهم أفضل للروابط بين دخل السياحة واستخدام الموارد الطبيعية والتلوث البري المنشأ وأثار النظم الإيكولوجية.

ثالثاً - إدارة حساب التنمية

ألف - التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة وبرامجها

22 - عمم فريق إدارة برنامج حساب التنمية في أيلول/سبتمبر 2022 دراسة استقصائية على جميع الكيانات المسؤولة عن التنفيذ بشأن تنسيقها مع كيانات الأمم المتحدة وبرامجها لتنفيذ المشاريع بناء على توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وينتظر من المشاريع أن تتضمن التعاون مع نظام المنسقين المقيمين في البلدان المستهدفة بها، وأكدت الردود على الدراسة الاستقصائية أن الأنشطة المنفذة على الصعيد القطري تنسق عادة على هذا النحو طوال فترة تنفيذ المشروع. وكثيراً ما تصمم المشاريع استجابة لطلبات من المنسقين المقيمين نيابة عن الحكومات في البلدان المستهدفة. وعلاوة على ذلك، يتوقع من الكيانات المسؤولة عن التنفيذ أن تتشاور مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وأن تستعرض التعاون المحتمل، عند الاقتضاء، لدى إعداد وثائق المشاريع وتنفيذ المشاريع. وأظهرت الردود على الدراسة الاستقصائية أن عدداً من الكيانات المسؤولة عن التنفيذ عملت مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتعاونت أيضاً، في حالات قليلة، عند الاقتضاء، مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بشأن المشاريع الممولة من حساب التنمية.

23 - وأظهرت نتائج الدراسة الاستقصائية أيضاً أن الصلات بين حساب التنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني تختلف بين الكيانات المسؤولة عن التنفيذ، ولكن هناك نهجاً متكاملاً على مستوى الإدارة في جميع الكيانات المسؤولة عن التنفيذ لمراعاة الاتساق بين البرنامجين. وتستخدم الكيانات المسؤولة عن التنفيذ الدعم المتوسط الأجل المقدم من خلال حساب التنمية والدعم القصير الأجل المقدم من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني بطريقة تكميلية لتحقيق أقصى قدر من الأثر. ومن خلال تحديد أوجه التآزر ومجالات التعاون، يُكفل التنسيق بين البرنامجين.

باء - تعزيز إدارة حساب التنمية من خلال التقييم

24 - واصلت مهمة التقييم في حساب التنمية دعم تعزيز إدارة حساب التنمية، مسترشدة بشاغل الوظيفة المؤقتة لموظف التقييم (ف-4) في إطار هذا الباب. وكما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 للباب 35 (A/78/6 (Sect.35))، ونظرا لما تتسم به مهمة التقييم من أهمية حاسمة وطابع طويل الأجل في دعم إدخال التحسينات المستمرة في إدارة حساب التنمية وتنفيذ المشاريع، يقترح تحويل الوظيفة المؤقتة إلى وظيفة ثابتة في إطار الباب 9، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024.

25 - ومنذ التقرير السابق، صدر نموذج موحد لتقرير التقييم، يتضمن المتطلبات التي حددها الأمر الإداري الجديد بشأن التقييم في الأمانة العامة للأمم المتحدة (ST/AI/2021/3)، وجُرب من خلال تقييمات مشاريع الشريحة الحادية عشرة. وأجريت استعراضات اختيارية لمنتصف المدة لقائمتي مشاريع الشريحتين الثانية عشرة والثالثة عشرة المختارة للتقييم، وقامت بعد ذلك عدة كيانات بتنقيح مشاريع مختارة بغية مواءمة التقييمات مع أولوياتها الاستراتيجية. وصدرت مذكرة توجيهية بشأن تقييمات مشاريع الشريحة الثانية عشرة، إلى جانب النموذج المحدث لتقرير التقييم، وذلك بهدف تعزيز تطبيق المبادئ التوجيهية لتقييم مشاريع حساب التنمية مع تقديم التوضيح والتعديلات اللازمة في الوقت نفسه.

26 - وعلى مستوى البرامج، أنجز في أيلول/سبتمبر 2022 تقييم البرنامج المتعلق بالإحصاءات والبيانات التابع للشريحة العاشرة، الذي تشترك في تنفيذه جميع الكيانات العشرة. وخلص التقييم إلى أن البرنامج أهمية كبيرة وأن أنشطته المنفذة على الصعيد الوطني كانت فعالة في زيادة عدد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي أبلغت عنها البلدان المشاركة. وأقرت اللجنة التوجيهية لحساب التنمية في اجتماعها المعقود في 2 آذار/مارس 2023 رد الإدارة على التقييم، بما في ذلك خطة عمل لتنفيذ توصياتها على مستوى البرامج. ويجري بالفعل تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تحسين تصميم المشاريع الممولة من حساب التنمية ورصدها وتقييمها، تمشيا مع خطة العمل. وأنشئت صفحة شبكية جديدة مخصصة للتقييم في إطار الموقع الشبكي لحساب التنمية (www.un.org/development/desa/da/evaluation)، ونُشرت فيها تقارير تقييمات مشاريع الشريحة الحادية عشرة المنجزة، وتقييمات المشاريع المشتركة للاستجابة لجائحة كوفيد-19، والتقييم على المستوى البرنامجي، وذلك لتعزيز المساءلة وتيسير نشر الدروس المستفادة.

رابعا - التوصية

27 - قد تود الجمعية العامة أن تحيط علماً بهذا التقرير.

موجز شرائح حساب التنمية حتى 30 نيسان/أبريل 2023

فترة المنتتين/السنة	الموضوع	الشريحة	المخصصات المعتمدة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	قرار الجمعية العامة	إجمالي عدد المشاريع	عدد المشاريع الجارية	فترة التنفيذ	الحالة/النسبة المئوية للميزانية المعتمدة التي أنفقت حتى 30 نيسان/أبريل 2023
1999–1998	دعم تنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية	1	13 065,0	220/53 ألف	7	—	—	مغلقة
2001–2000	إقامة الشبكات وتوفير الخبرات الفنية الإقليمية ودون الإقليمية	2	13 065,0	249/54	16	—	—	مغلقة
2003–2002	بناء القدرات لغرض إدارة العولمة	3	13 065,0	254/56 ألف	20	—	—	مغلقة
2005–2004	بناء القدرات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق الشراكات وإدارة المعارف والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	4	13 065,0	270/58	23	—	—	مغلقة
		5	13 065,0	247/60	24	—	—	مغلقة
	دعم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، عن طريق إدارة المعارف وإقامة الشبكات والشراكات	5 ألف	3 415,9	246/60 و 252/61	6	—	—	مغلقة
2007–2006		5 باء	5 071,0	235/62	10	—	—	مغلقة
		6	16 480,9	237/62	27	—	—	مغلقة
	دعم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، عن طريق الابتكار وإقامة الشبكات وإدارة المعارف	6 ألف	2 170,4	236/62 و 238/62	5	—	—	مغلقة
2009–2008		6 باء	7 500,0	242/64 ألف	15	—	—	مغلقة
		7	18 651,3	244/64 ألف	28	—	—	مغلقة
	تقديم الدعم لمواجهة التحديات الإنمائية العالمية الرئيسية من أجل النهوض بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً من خلال التعاون على الصعد العالمي والإقليمي والوطني	7 ألف	4 000,0	الأرصدة المتبقية من الشرائح 1 إلى 4	12	—	—	مغلقة
2011–2010		7 باء	5 000,0	243/64 و 244/64	11	—	—	مغلقة
	دعم الدول الأعضاء في التعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في سياق التحديات الإنمائية المتعددة والمتشابكة	8	23 651,3	248/66 ألف	40	—	—	مغلقة
2013–2012		8 ألف	5 591,9	246/66	12	—	—	مغلقة
2015–2014		9	28 398,8	248/68 ألف	46	—	—	مغلقة

فترة السنتين/السنة	الموضوع	الشريحة	المخصصات المعتمدة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	قرار الجمعية العامة	إجمالي عدد المشاريع	عدد المشاريع الجارية	فترة التنفيذ	الحالة/النسبة المئوية للميزانية المعتمدة التي أنفقت حتى 30 نيسان/أبريل 2023
	دعم الدول الأعضاء في تصميم استراتيجيات وسياسات وتنفيذها لتحقيق التنمية المستدامة بصورة عادلة وشاملة للجميع	9 ألف	7 113,0	الأرصدة المتبقية من الشريحتين 5 و 6	13	—	—	مغلقة
	دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام 2015: تعزيز الإحصاءات والبيانات، والسياسات القائمة على الأدلة والمساءلة	10 ألف	28 398,8	249/70	33	—	—	مغلقة
2017–2016		10 ألف	5 657,4	الأرصدة المتبقية من الشريحة 7	10	—	—	مغلقة
	دعم الدول الأعضاء في تعزيز اتساق السياسات القائمة على الأدلة وتكاملها وتدعيم النهج التشاركي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على جميع المستويات	11 ألف	27 856,4	253/72 ألف - باء	45	45	2021–2018	مغلقة
2019–2018		11 ألف	6 305,1	الأرصدة المتبقية من الشريحة 8	10	10	2021–2018	مغلقة
	دعم الدول الأعضاء في تعزيز اتساق السياسات والنهج لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على المستويات المحلي والوطني والإقليمي	12 ألف	14 199,4	264/74 ألف - جيم	22	22	2023–2020	79
2020		12 ألف	17 448,5	المشاريع المشتركة المتعلقة بجائحة كوفيد-19	5	5	2023–2020	97
	تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في الاستفادة من النهج الابتكارية والمحفزة للتعبيل بالتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	13	15 199,4	254/75 ألف - جيم	21	21	2024–2021	52
2022		14	16 199,4	247/76 ألف - جيم	21	21	2025–2022	21
2023		15	16 491,3	264/77 ألف - جيم	22	22	2026–2023	—
مجموع المخصصات المعتمدة			323 633,9	504	91			
	دعم الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ سياسات لتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأغراض التغيير المفضي إلى التحول والقدرة على الصمود والتحويلات العادلة التي تتصدى للتحديات الاقتصادية والاجتماعية للآزمات والصدمات المستمرة مع ضمان عدم ترك أحد خلف الركب	16	16 286,7	الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect. 35))	28	—	2027–2024	—
المجموع الكلي			339 920,6	534	91			

المرفق الثاني

معلومات مستكملة عن حالة المشاريع في إطار الشرائح الثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة: معدلات التنفيذ

الجدول 1

المشاريع الممولة من الباب 35، حساب التنمية، من الميزانية البرنامجية لعام 2020 (الشريحة الثانية عشرة)، حتى 30 نيسان/أبريل 2023

اسم المشروع	الكيان المسؤول عن التنفيذ	ميزانية المشروع (ألف) النفقات (باء) - معدل التنفيذ (النسبة المئوية) (باء) / (ألف) * 100	35	258,9	732,1
ألف - بيانات استخدام الوقت بغية تحسين السياسات في بلدان أفريقيا وغرب آسيا وأمريكا اللاتينية	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة				
باء - المحاسبة البيئية - الاقتصادية من أجل وضع سياسات قائمة على الأدلة في أفريقيا وآسيا	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة		67	336,8	504,5
جيم - التنمية الشاملة لفائدة الشعوب الأصلية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة		58	345,2	598,0
دال - توفير البيانات والإحصاءات اللازمة لوضع سياسات تجارية أكثر مراعاة للمنظور الجنساني في أفريقيا ومنطقة القوقاز ووسط آسيا	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية		64	388,4	602,4
هاء - وضع استراتيجيات متسقة لتنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان الأفريقية نموا	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية		70	372,2	531,1
واو - إيجاد حوافز استثمارية لإنتاج المضادات الحيوية الأساسية على الصعيد المحلي في شرق أفريقيا	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية		67	294,6	441,0
زاي - تشجيع التجارة الخضراء من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ ومجموعة رأس الحربة الميلانيزية	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية		64	333,3	519,2
حاء - تحقيق تنمية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على امتصاص الصدمات ومستدامة في المناطق الحضرية التي تستضيف اللاجئين السوريين في الأردن وتركيا ولبنان	برنامج الأمم المتحدة للبيئة		95	459,9	485,1
طاء - الاستثمار في سياسات المشي وركوب الدراجات في المدن الأفريقية	برنامج الأمم المتحدة للبيئة		74	416,0	559,6
ياء - تعميم مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" في السياسات والبرامج الحضرية الوطنية في جنوب آسيا	مؤئل الأمم المتحدة		62	302,1	485,1

اسم المشروع	الكيان المسؤول عن التنفيذ	(بآلاف دولارات الولايات المتحدة) (ألف) 100%	معدل التنفيذ (النسبة المئوية) ((بآء))	ميزانية المشروع (ألف) النفقات (باء)
كاف - الإحصاءات والبيانات اللازمة لقياس التدفقات المالية غير المشروعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	824,2	761,6	92
لام - إحصاءات الهجرة والاعتراف بالمهارات في أفريقيا لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	793,8	708,9	89
ميم - وضع سياسات تصنيع إقليمية ووطنية قائمة على الموارد الطبيعية لأغراض التنمية الشاملة والمستدامة في الجنوب الأفريقي	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	503,7	481,0	96
نون - تعزيز سياسات الابتكار في بلدان وسط آسيا غير الساحلية دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030	اللجنة الاقتصادية لأوروبا	435,0	245,2	56
مين - إنشاء مدن ذكية مستدامة تنفيذاً للخطة الحضرية الجديدة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا	اللجنة الاقتصادية لأوروبا	465,0	451,5	97
عين - التعاون الأقاليمي من أجل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	1 500,0	1 294,0	86
فاء - المؤشرات ذات الصلة بتغير المناخ والكوارث في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	610,5	569,0	93
صاد - الاستفادة من مساهمة الهجرة بين بلدان المنطقة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	607,6	462,6	76
قاف - تفعيل الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	610,5	597,2	98
راء - تشجيع التحول إلى نقل البضائع المستدام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	588,0	487,1	83
شين - رصد النفقات الاجتماعية: إطار متكامل لدعم السياسات المالية الكلية وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	493,6	489,8	99
تاء - إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل العربية	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	457,9	380,9	83

اسم المشروع	الكيان المسؤول عن التنفيذ	(بآلاف دولارات الولايات المتحدة) (ألف) * 100	ميزانية المشروع (ألف) النفقات (باء) معدل التنفيذ (النسبة المئوية) ((بناء))	
ثاء - مبادرة عالمية نحو عودة تنشيط قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة ما بعد كوفيد-19	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	4 572,3	4 430,4	97
حاء - الربط بشبكات النقل والتجارة في عصر الجوائح	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مؤئل الأمم المتحدة	5 363,8	5 252,5	98
ذال - تعزيز الحماية الاجتماعية للاستجابة للجوائح	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	2 673,0	2 489,7	93
ضاد - الاستجابة والانتعاش: تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية في وقت جائحة كوفيد-19	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	1 115,3	1 060,8	95
ألف ألف - بناء قدرة المناطق الحضرية على الصمود في المجال الاقتصادي أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها	اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مؤئل الأمم المتحدة	2 164,0	2 130,8	98

الجدول 2

المشاريع الممولة من الباب 35، حساب التنمية، من الميزانية البرنامجية لعام 2021 (الشريحة الثالثة عشرة)،
حتى 30 نيسان/أبريل 2023

اسم المشروع	الكيان المسؤول عن التنفيذ	المخصصات المعتمدة (ألف)	النفقات (باء)	معدل التنفيذ (النسبة المئوية) [(باء)/ (ألف)]*100
ألف - مشروع مشترك بشأن تمويل التنمية	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	2 321,0	678,0	29
باء - تجريب السياسات المتعلقة بالتكنولوجيات الرائدة والبيئات الاختبارية الناضجة في آسيا والمحيط الهادئ	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة	648,0	283,1	44
جيم - البيانات الإدارية للمؤشرات المصنفة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة	624,0	237,1	38
دال - تقييم التكنولوجيا في قطاعي الطاقة والزراعة في أفريقيا للتعبيل بالتقدم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	590,0	241,8	41
هاء - تعبئة الموارد من أجل اتفاق بيئي جديد: الشراكات والعمل مع آسيا	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	624,0	258,2	41
واو - السياسات والأطر التجارية لتعزيز التكامل الإقليمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجموعة مختارة من البلدان العربية التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	488,0	350,6	72
زاي - دعم التنفيذ المتسق للسياسات لتحفيز الأمن الغذائي والأمن المعيشي في أفريقيا	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	549,0	501,2	91
حاء - استخدام بيانات وأدوات الصحة البيئية للنهوض بأهداف التنمية المستدامة في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	528,0	396,7	75
طاء - مؤشرات مصنفة متعلقة بالأراضي للسياسات والإجراءات التي لا تترك أحدا خلف الركب في أفريقيا	مؤتمر الأمم المتحدة	528,0	298,0	56
ياء - إنشاء فضاءات عامة آمنة متاحة للجمهور لتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين في أمريكا اللاتينية وغرب آسيا	مؤتمر الأمم المتحدة	549,0	313,4	57
كاف - التصدي لحالات الاتجار بالأشخاص لأغراض السخرة في أمريكا اللاتينية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	524,0	265,7	51

اسم المشروع	الكيان المسؤول عن التنفيذ	المخصصات المعتمدة (ألف) (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	النفقات (باء) (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	معدل التنفيذ (النسبة المئوية) (باء)/ 100 (ألف)
لام - الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحفيز التمويل الابتكاري وتطوير البنية الأساسية دعماً للصناعات في أفريقيا	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	624,0	360,5	58
ميم - اتباع نهج مبتكرة في مجال مباشرة الأعمال الحرة وتنمية القطاع الخاص لتعزيز التجارة والتصنيع الشامل في الجنوب الأفريقي	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	649,0	436,1	67
نون - التعجيل بالانتقال إلى اقتصاد تدوير داخل منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا	اللجنة الاقتصادية لأوروبا	549,0	225,1	41
سين - التنقل المستدام والربط الذكي (الصلة بين التجارة والنقل) في وسط آسيا والقوقاز وغرب البلقان	اللجنة الاقتصادية لأوروبا	528,0	228,0	43
عين - تعزيز الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	649,0	289,1	45
فاء - نهج مبتكرة من أجل درس عدم المساواة من خلال إدماج مصادر مختلفة للبيانات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	624,0	308,2	49
صاد - تعزيز القدرات الوطنية على تحديد الأشخاص الأكثر تخلفاً عن الركب في آسيا والمحيط الهادئ	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	624,0	485,3	78
قاف - توجيه السياسات بمساعدة البيانات بغية عدم ترك أحد خلف الركب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	649,0	173,8	27
راء - تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	470,0	421,3	90
شين - توسيع نطاق العلاقة الوثيقة بين العلوم والسياسات دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	549,0	397,7	72

الجدول 3

المشاريع الممولة من الباب 35، حساب التنمية، من الميزانية البرنامجية لعام 2022 (الشريحة الرابعة عشرة)،
حتى 30 نيسان/أبريل 2023

اسم المشروع	الكيان المسؤول عن التنفيذ	المخصصات المعمتدة (ألف) (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	النفقات (باء) (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	معدل التنفيذ (النسبة المئوية) [(باء)/ (ألف)]*100
ألف - نظم إحصائية وطنية قادرة على الصمود ومرنة لتلبية الاحتياجات من البيانات في مرحلة ما بعد كوفيد-19 من أجل التعافي على نحو أفضل	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية لأمركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	1 500,0	165,0	11
باء - الانتقال السلس إلى مرحلة ما بعد رفع بلدان أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ من قائمة أقل البلدان نموا في بيئة ما بعد كوفيد-19	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة	500,0	213,6	43
جيم - تعزيز قدرة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا وآسيا على الصمود	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة	500,0	46,3	9
دال - تعيين الموارد المالية الخارجية لمرحلة ما بعد كوفيد-19 من أجل تحقيق تنمية أكثر مراعاة للبيئة ومساواة واستدامة في مجموعة مختارة من الدول الجزرية الصغيرة النامية الضعيفة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	700,0	-	-
هاء - إنشاء موانئ ذكية مستدامة للبلدان الأفريقية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل "التعافي على نحو أفضل" من كوفيد-19	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	600,0	34,7	6
واو - الأخذ باستراتيجيات التعلم المختلط التابعة لبرنامج التدريب التجاري من أجل تعزيز الاقتصاد الرقمي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	600,0	165,6	28
زاي - إيجاد حلول مستمدة من الطبيعة لتعزيز القدرة على الصمود أمام كوفيد-19 وتلوث هواء المناطق الحضرية في غرب البلقان ووسط آسيا	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	430,0	70,7	16
حاء - تسخير المشتريات العامة المستدامة لأغراض التعافي من كوفيد-19 في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	430,0	-	-
طاء - تعزيز قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ على التعافي من الجائحة على نحو مراعاة للبيئة وقائم على القدرة على الصمود ومراعاة صالح الفقراء	مؤئل الأمم المتحدة	570,0	85,4	15

اسم المشروع	الكيان المسؤول عن التنفيذ	المخصصات المعتمدة (ألف)	النفقات (باء)	معدل التنفيذ (النسبة المئوية) (باء)/ 100 (ألف)
ياء - الاستعراضات المحلية الطوعية: أدلة على تحقق تعافٍ حضري أكثر مراعاة للبيئة ويتسم بالقدرة على الصمود والاستدامة في بلدان أوروبا الشرقية ووسط آسيا التي تمر بمرحلة انتقالية	مؤئل الأمم المتحدة	570,0	164,7	29
كاف - إدارة الأراضي على نحو مراعى للمنظور الجنساني في أفريقيا كسبيل لتعزيز قدرة المرأة على الصمود في سياق جائحة كوفيد-19	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	500,0	126,6	25
لام - تحفيز انتعاش قطاع السياحة في شرق أفريقيا بعد الجائحة	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	500,0	116,3	23
ميم - دعم الصلة بين الغذاء والمياه والطاقة للتعافي بعد كوفيد-19 في وسط آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا	اللجنة الاقتصادية لأوروبا	700,0	103,1	15
نون - تعزيز قدرات البلدان المختارة من منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا من أجل إكساب عمليات التجارة والنقل عبر الحدود القدرة على الصمود في مواجهة الجائحة والاستدامة	اللجنة الاقتصادية لأوروبا	430,0	35,1	8
سين - نظم إدارة عامة قادرة على الصمود وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	500,0	128,3	26
عين - إعادة البناء على نحو أفضل في الاقتصادات الكاريبية المعتمدة على السياحة في فترة ما بعد كوفيد-19	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	500,0	204,7	41
فاء - تعزيز سياسات الطاقة في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة من أجل إعادة البناء على نحو أفضل بعد كوفيد-19	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	700,0	302,4	43
صاد - الربط بالشبكات الرقمية وشبكات النقل من أجل إكساب المجتمعات المحلية الريفية في بلدان آسيا والمحيط الهادئ القدرة على الصمود اجتماعيا واقتصاديا بعد كوفيد-19	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	500,0	191,9	38
قاف - استراتيجيات لتمويل الديون المستدام تعزز الحيز المالي والتمويل لأغراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	370,0	137,7	37
راء - تحسين الأمن المائي في الدول العربية	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	370,0	113,8	31
شين - تطبيق تقنيات سلاسل الكتل من أجل تيسير التجارة وتعزيز القدرة التنافسية	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	663,0	95,8	14

الجدول 4

المشاريع الممولة من الباب 35، حساب التنمية، من الميزانية البرنامجية لعام 2023 (الشريحة الخامسة عشرة)،
حتى 30 نيسان/أبريل 2023

اسم المشروع	الكيان المسؤول عن التنفيذ	المخصصات المعتمدة (ألف)	النفقات (باء)	معدل التنفيذ (النسبة المئوية) (باء)/ 100 (ألف)
ألف - نمو اقتصادي شامل ومستدام في مجتمع لجميع الأعمار في فترة ما بعد كوفيد-19 في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	880,0	-	-
باء - استراتيجيات وطنية متكاملة ومتماصة للتعافي تعزز الإدماج الاجتماعي، واستقرار الاقتصاد الكلي، والإدارة الفعالة، وحماية البيئة لفائدة دول مختارة من الدول الجزرية الصغيرة النامية	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة	700,0	17,5	3
جيم - تحويل مسار إزالة الغابات: بناء الشراكات لمكافحة الآثار المتفاقمة لتغير المناخ وحرائق الغابات والأمراض الحيوانية المنشأ	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة	600,0	-	-
دال - تحديد حجم التعاون فيما بين بلدان الجنوب لحشد الأموال من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	800,0	-	-
هاء - دعم التقدم الاقتصادي الهيكلي نحو خروج البلدان الأفريقية والآسيوية المؤهلة مسبقاً من فئة أقل البلدان نمواً والذهاب إلى أبعد من ذلك	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	900,0	-	-
واو - النظام الآلي لشحنات الإغاثة في حالات الطوارئ من أجل التنسيق والتيسير المبكرين لشحنات الإغاثة في أوقات الكوارث في منطقة المحيط الهادئ	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	650,0	-	-
زاي - تمويل الحلول المستمدة من الطبيعة من أجل تحقيق التعافي المراعي للبيئة والشامل في أمريكا اللاتينية	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	500,0	-	-
حاء - أطر إدارة النفايات الأسلم والأكثر أماناً من الناحية البيئية في أفريقيا	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	500,0	-	-
طاء - تسخير التوسع الحضري من أجل التعافي الأكثر مرونة والشامل والمراعي للبيئة في أقل البلدان نمواً الناطقة بالفرنسية	مؤئل الأمم المتحدة	500,0	-	-
ياء - إعادة بناء نظم نقل وتقل حضري آمنة ومستدامة ومرنة في المناطق النامية غير الساحلية في غرب البلقان ووسط آسيا	مؤئل الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اللجنة الاقتصادية لأوروبا	940,0	-	-

اسم المشروع	الكيان المسؤول عن التنفيذ	المخصصات (المعمدة ألف)	النفقات (باء)	معدل التنفيذ (النسبة المئوية) (باء)/ 100 (ألف)
كاف - رصد التنوع البيولوجي وتقييم أثره على نحو مبتكر لدعم الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية مع صفقات اقتصادية أفضل لمجتمعات الشعوب الأصلية في غابات الأمازون المطيرة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	300,0	-	-
لام - حيز مالي حضري موسع ومرن من أجل التعافي الشامل والمرن من جائحة كوفيد-19 في أفريقيا	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، موئل الأمم المتحدة	940,0	-	-
ميم - قياس التدفقات المالية غير المشروعة والحد منها	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	1 500,0	-	-
نون - سلاسل القيمة الدائرية للمنتجات الحرجية والحلول المستمدة من الطبيعة في وسط آسيا والقوقاز	اللجنة الاقتصادية لأوروبا	500,0	-	-
سين - إتاحة الوصول العادل إلى خدمات المياه والصرف الصحي للجميع وفي جميع البيئات وتعزيز القدرة على التكيف مع المناخ في قطاع المياه والصرف الصحي	اللجنة الاقتصادية لأوروبا	500,0	-	-
عين - الشبكة والمرصد الإقليميين للإدارة الشاملة والمستدامة للمياه	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	730,0	-	-
فاء - نظم صحية قادرة على الصمود مع تغطية صحية شاملة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	567,6	2,0	-
صاد - التكامل والتعاون الإقليميان لتعزيز الوصول العادل والميسور التكلفة إلى اللقاحات ووسائل التشخيص والعلاجات في آسيا والمحيط الهادئ	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	650,0	10,0	2
قاف - تعزيز الاستثمارات من أجل العمل المناخي المنصف والمعدل في مرحلة التعافي بعد جائحة كوفيد-19	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	650,0	-	-
راء - توسيع إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	350,0	-	-
شين - أدوات محاكاة ديناميكية لمعالجة أوجه القصور في تصنيف منصات المؤشرات الدولية في المنطقة العربية	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	350,0	-	-
تاء - استخدام التنبؤات بالاتجاهات الكبرى وتحليلها لدعم عملية صنع القرار من أجل تحقيق أهداف تنمية المستدامة في منطقة الإسكوا	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	350,0	-	-